

## تمهيد:

إن ديناميكية المنافسة الحرة التي فرضتها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتي خلقت معها نوع من المنافسة غير المتكافئة بين البنوك، قد أثرت على هذه الأخيرة من خلال إلتزامها بتبني سياسات وإستراتيجيات تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية وذلك بالمحافظة على تنمية نشاطها لمواجهة التحديات المفروضة عليها.

فمع هذا التوسع الحاصل في النشاط الدولي للبنوك الأجنبية من خلال تأسيس الفروع أو الشركات التابعة لها وسعيها إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة من خلال عمليات التكتل التي ظهرت وبشكل كبير في الآونة الأخيرة قد عززت من قدرة هذه البنوك على الاستمرار والمنافسة وأصبحت تسمى بما يعرف بالبنوك المتعددة الجنسيات أو البنوك العالمية، نجد أن البنوك المحلية للدول النامية خاصة، غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، مما يحتم عليها اتباع إستراتيجيات معينة تجعلها أكثر كفاءة وأكثر قدرة على مواجهة المنافسة العالمية.

ولدراسة أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نتعرض في المبحث الأول إلى ضرورة إبعكساد البنوك على التكنولوجيا، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة سياسة الإبعكساد المصرفي والبنوك الشاملة، أما المبحث الثالث فنتناول فيه قرارات لجنة بال، فيما سنتعرف من خلال المبحث الرابع على اتجاهات الخصصة الخاصة بالبنوك.

## المبحث الأول : إبتعاد البنوك على التكنولوجيا

أصبح من الضروري على البنوك أن تقوم بالتطوير والتحديث في نشاطاتها وذلك لمواجهة المنافسة وما أفرزه تحرير تجارة الخدمات المصرفية من تحديات ويعتبر إدخال التكنولوجيا أمر ضروري لمواكبة التطورات الحاصلة في العمل المصرفي وتحقيق الفاعلية المطلوبة، وهذا ما سنحاول التعرض له في هذا المبحث.

### المطلب الأول : دور التكنولوجيا في تطوير الخدمات المصرفية

شهد مجال الأعمال المصرفية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفعل التأثير التكنولوجي على هذا المجال، وقد زاد اعتماد البنوك على التكنولوجيا لما لها من دور بارز في منح هذه البنوك قدرة تنافسية تمكنها من الإستمرارية على ضوء ما أفرزته عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من ضغوط تنافسية كبيرة.

#### أولا : مفهوم التكنولوجيا :

لقد تعددت التعاريف الخاصة بكلمة التكنولوجيا و نذكر بعض هذه التعاريف "لقد عرفها بعض الاقتصاديين على أنها مجموعة المعارف التي بإمكانها أن تخدم إنتاج الأموال وتخلق في نفس الوقت أموالا جديدة."<sup>1</sup>

وكذلك هي مجموعة معلومات مرتبطة بتقنيات التحويل من أجل إنتاج مواد وخدمات جديدة. "وتشير التكنولوجيا إلى مدى التطبيق المنتظم للمعرفة العلمية المتاحة في بيئة معينة بغرض إشباع الحاجيات من السلع والخدمات."<sup>2</sup>

والظروف التقنية هي أحد عناصر البيئة العامة للبنوك ونقصد بذلك مستوى تطبيق المعرفة العلمية المتاحة في بيئة البنك في تقديم خدماته المصرفية ونميز بين نوعين في تعامل البنك مع التكنولوجيا.

1. قيادة التكنولوجيا : وتعني أن البنك يتبنى عملية التطوير لوسائل الخدمات المصرفية وكذلك الأخذ بزمام المبادرة في تطبيق التقنيات الحديثة وذلك بغرض تحسين الأداء وتحقيق الميزة التنافسية.
2. التبعية التكنولوجية: والبنك هنا يكتفى بمتابعة التطورات التكنولوجية ولا يبدأ في تطبيق التقنيات الجديدة إلا بعد قيام البنوك الأخرى بذلك وإثبات نجاح هذه التقنيات الحديثة.

<sup>1</sup> بوزيد مروان، مرجع سابق، ص: 49.

<sup>2</sup> طارق طه، مرجع سابق، ص: 110.

ونلخص في الجدول التالي مزايا وعبوب كل من قيادة التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية:

**جدول رقم (12) : مميزات وعبوب قيادة وتبعية التكنولوجيا**

نمط التعامل مع التكنولوجيا	المميزات	العبوب
قيادة التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> <li>- السبق في الوصول إلى الميزة التنافسية.</li> <li>- عدم وجود منافسين.</li> <li>- تحقيق هامش ربح مرتفع.</li> <li>- تحقيق سمعة فنية.</li> <li>- الفوز بأفضل حصة سوقية.</li> <li>- فرصة جديدة لتعلم البنك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مخاطر كبيرة.</li> <li>- تحمل تكلفة التطوير.</li> <li>- إضعاف الخدمات الحالية.</li> </ul>
التبعية التكنولوجية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعلم من أخطاء البنوك.</li> <li>- تجنب الدخول في مخاطرة.</li> <li>- عدم تحمل تكلفة التطوير.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إبعكاساتك فقدان البنك لأسواقه.</li> <li>- جمود عملية الابتكارية.</li> <li>- التخلف عن المنافسين.</li> <li>- إضعاف المركز التنافسي للبنك.</li> </ul>

المصدر : طارق طه، مرجع سابق، ص: 112.

ويمكن القول بأن وصول البنك إلى تطبيق تكنولوجيا عالية ينفرد بها يمكنه من تحقيق ميزة تنافسية في هذا المجال وذلك في فترة زمنية محددة، لأننا نجد اليوم وعلى ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية أن هناك تبادلا واسعا للمعلومات وأن هناك إبعكاساتك كبيرا بين البنوك في مجال العمل فاستحوذ أي بنك على تكنولوجيا معينة يكون من السهل الحصول عليها لأي بنك آخر لذلك يجب على إدارة البنك أن تتبع سياسة البحث والتطوير المستمر في المجال التكنولوجي لتنفرد دائما بالتكنولوجيا المتطورة .

هناك عدة أنواع من التكنولوجيا وقد قسمها البعض إلى:<sup>1</sup>

1. التكنولوجيا المتطورة: تمثل أعلى مستوى للتقدم التكنولوجي حيث تكون ثمرة لإبداعات مبنية على كثافة وشدة المعارف والتقنيات المتطورة والدقيقة وهي مرتبطة بصفة مباشرة بالبحوث.

<sup>1</sup> بوزيد مروان، مرجع سابق، ص: 52.

2. التكنولوجيا المتوسطة: وهي تشمل مكانة وسيطة، وشدة المعارف والتقنيات المستعملة تكون أقل تطورا من التكنولوجيا المتطورة.
3. تكنولوجيا الأساس: هي تكنولوجيا تعتمد على معلومات وتقنيات أساسية وهذا النوع من التكنولوجيا كثيرة الإنتشار وسهل الحصول عليها.

### ثانيا : تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتطور الخدمات المصرفية :

لقد قادت التطورات التكنولوجية المعلوماتية والإتصالية إلى زيادة الإتجار بالخدمات المصرفية وذلك من خلال زيادة عدد الخدمات المقدمة وتحسين نوعيتها وتقليل كلفتها "وقد قادت تلك التطورات إلى تدويل الخدمات المصرفية من خلال الفروع الأجنبية، وقد تنامي الإهتمام بشكل كبير بتكنولوجيا الشبكات ويعود هذا لعدة أسباب منها:<sup>1</sup>

- سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .
- تنامي أهمية شبكات الإتصال كمجهاز أساسي لمدخل النظم الإقتصادية وأصبحت شبكات الإتصال بمثابة البنية التحتية للإقتصاديات الحديثة والتي جعلت المصارف قادرة على تغطية خدماتها عبر الحدود.

ويمكن للإستخدامات التكنولوجية أن تعود إلى ما يسمى التجارة ذات الذراع الطويلة فتحقق الخدمة والإتجار بها يكون عن بعد سواء كانت هناك فروع وأشكال إستثمارات أجنبية مباشرة في البلدان المضيفة أم لم تكن، وبالتالي يمكن أن تستخدم الخدمات المصرفية سواء من الفروع أو من الجهة الأم أو من فروعها عبر العالم بأسره.

ولكن تبقى المسألة الأساسية في أن التعاملات المالية ليست رهينة هذه الأشكال من الفروع وإنما المضمون الفعلي هو أن اتساع التعاملات التجارية قد زاد بفعل سرعة الإنتقال للخدمات المصرفية، ولذلك فإن التجارة المباشرة أو التجارة عبر المراسلين المصرفيين تعد شكلا لتجارة اليوم، سواء كانت الأشكال التنظيمية للمصارف في البلد الأم أو في البلد المضيف فإن العميل سوف يكون ربما في أي مكان من العالم وما يتقيد به هو الإجراءات والأطر التي تضعها الدول لتنظيم إنسيابية وشفافية الخدمة المصرفية.

<sup>1</sup> سرمد كوكب الجميل، مرجع سابق، ص: 241.

إذا فتكنولوجيا المعلومات والإتصالات سوف تؤدي إلى تحسين الإتصالات الداخلية للعمليات المصرفية ولذلك سوف تؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات المصرفية التي تنعكس مباشرة على الخدمة المصرفية وهذا يعني تحسين العلاقات والمعاملات التجارية.

وهناك علاقة واضحة بين تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وبين الهياكل التنظيمية للبنوك، وبالتالي يمكن الموازنة بين جانبيين وهما التجارة و الإستثمار الأجنبي المباشر، ولكل منهما أشكال متعددة و يسيران جنباً إلى جنب، فالمكاتب الممثلة للمصارف المتعددة الحدود يمكن أن تكون وسيطاً مالياً بين عميل محلي والبنك الأم في دولة أخرى، وبالتالي تكون تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات قد ساهمت في تحسين الإتصالات بين الإدارات العامة المركزية للمصارف وفروعها في الخارج، فيكون بالتالي أداء أفضل وتحسين للهياكل والبنية المؤسسية، وقد أكدت تلك العلاقة ومضمونها أن هناك ارتباطاً عالياً بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع السوق الدولية من قبل المؤسسات البنكية ومراكزها المالية والمادية وبدا أن العامل التكنولوجي هو العامل الأساسي في إدارة فروع الشبكات الدولية.

## المطلب الثاني : الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة

### أولاً : الصيرفة الإلكترونية :

تعد الصيرفة الإلكترونية الوجه الجديد للمصارف المعاصرة القائمة على التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.

فالصيرفة الإلكترونية أو المصارف الإلكترونية أو مصارف الانترنت كلها إصطلاحات لها نفس المعنى "والمقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي بإستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالإئتمان أو بالتعامل في

الأوراق المالية"<sup>1</sup> وفي ظل هذا النوع من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للتنقل إلى البنك ويمكنه القيام بعملياته المصرفية عن بعد.

ويرجع هذا التطور في الصناعة المصرفية إلى عاملين أساسيين:

- تناهي أهمية ودور الوساطة المالية نتيجة عولمة الأوراق المالية.
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

<sup>1</sup> ربح حسين-هوارى معراج، مرجع سابق، ص: 316.

وبالتالي على البنوك أن تكثف من جهودها للإستفادة من التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقوم بالتطبيق الفعلي لهذه التكنولوجيات وذلك لعدم التخلف عن البنوك المنافسة، "فقد ارتفع عدد البنوك التي تقدم خدماتها عبر الأنترنت عالميا من 1200 بنك ومؤسسة سنة 1998 وهو ما كان يمثل 6% من السوق إلى 15845 سنة 2003 أي نحو 75% من السوق، وكذلك ارتفع عدد المتعاملين مع الأنترنت المصرفي من 18% سنة 1999 إلى 51.3% سنة 2004".<sup>1</sup>

وفي ما يلي صورة عن تزايد عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية في بعض الدول الأوروبية:

### جدول رقم (13) : عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية في الدول الأوروبية

الوحدة: مليون نسمة

السنة	بريطانيا	ألمانيا	إسبانيا	فرنسا	السويد	هولندا	إيطاليا	سويسرا
1999	1.0	0.9	0.7	0.2	1.0	0.2	0.1	0.2
2000	2.0	1.6	1.3	0.4	1.3	0.5	0.3	0.4
2001	3.1	2.5	1.8	0.8	1.5	0.9	0.5	0.6
2002	3.9	3.5	2.1	1.1	1.7	1.2	0.8	0.6
2003	4.9	4.3	2.5	1.8	1.9	1.5	1.3	0.7
2004	5.4	4.9	2.7	2.1	2.0	1.7	1.7	0.8

**المصدر :** رحيم حسين-هوارى معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 317.

ونلاحظ أن التعامل عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية هو في تزايد مستمر خاصة في كل من بريطانيا وألمانيا.

"فالبنك الإلكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها بإستخدام الأساليب الإلكترونية والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها، وقد أدى هذا النوع من البنوك إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك، وكذلك غير نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك و طريقة تقديمها"<sup>2</sup>، ومن مزايا البنوك الإلكترونية نجد:

- توفير الوقت والجهد.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص: 317

<sup>2</sup> معطى الله خير الدين بوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 197.

- إتساع رقعة الخدمات المعروضة.
- تخفيف العديد من التكاليف على عاتق البنك.
- ومن بين المزايا المحققة للعملاء نجد أيضا :
- إمكانية طلب الخدمة من أي مكان به هاتف أو حاسوب.
- يوفر درجة عالية من الراحة للعميل حيث تعرض الخدمات خلال اليوم بدون انقطاع.
- الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات.
- يحقق سرية الحسابات التي يرغب بها العملاء.

ويتضح جليا أن العملاء سوف يتجهون إلى التعامل مع هذا النوع من البنوك نظرا للمزايا التي يحققها، وبالتالي فمجال المنافسة بين البنوك القائم على أساس جذب أكبر عدد من العملاء يفرض عليها مواكبة هذا التطور وإتباع التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية وذلك للبقاء في السوق والإستمرار في النشاط.

#### ثانيا : وسائل الدفع الحديثة :

تتمثل أهم تلك الوسائل في:

##### 1. بطاقات الائتمان:

انتشر استخدام بطاقات الائتمان في دول كثيرة من العالم كأداة لتسوية المدفوعات الشخصية, ودخلت البنوك جديا كمنافس في مجال إصدار بطاقات الائتمان، ذلك أن التقدم الذي طرأ على تقنيات الكمبيوتر قد جعل في الإمكان معالجة كم هائل من المستندات بتكلفة منخفضة "وبطاقة الائتمان هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة"<sup>1</sup>, ويمكن لحامل هذه البطاقة الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك مصدر البطاقة وتتم تسوية المعاملات في أجل لاحق.

وقد إتسع العمل ببطاقات الائتمان وأخذت البنوك والمؤسسات تتنافس في هذا المجال، لأنها قدمت للعملاء أداة حديثة تستطيع أن توفر لهم بسرعة نقودا في حالات الطوارئ.

وهناك العديد من أنواع بطاقات الائتمان نذكر أهمها:

- 1-1. بطاقة ضمان الشيكات: ويتعهد البنك بموجب هذه البطاقة بسداد الشيكات التي يحررها العميل سدادا لقيمة مشترياته في حدود مبلغ معين.

<sup>1</sup> سحنون محمود، مرجع سابق، ص: 65.

- 1-2. بطاقة السفر والترفيه -بطاقة الدين-: ليس لهذه البطاقة حد إنفاق شهري، إلى أن حاملها لا يتمتع بإئتمان ممتد ويتعين عليه تسوية حسابه المدين في نهاية فترة قصيرة.
- 1-3. بطاقة الخصم: وترتبط بحسابات جارية أو حسابات التوفير ويتم خصم قيمة مشتريات حامل البطاقة من هذه الحسابات فور معالجة البيانات الخاصة بالمشتريات.
- 1-4. بطاقة سحب النقود: يمكن لحاملها سحب نقد من حسابه عند وضعها في جهاز الصرف الآلي.
- "وتعتمد بعض البنوك التي تريد إصدار بطاقات إنتمان لعملائها إلى الإنتساب إلى إحدى الشركات العالمية التي تنشط في مجال إصدار بطاقات الإنتمان مثل منظمة فيزا العالمية ومستر كارد."<sup>1</sup>
- وقد توسع نطاق إستخدام البطاقات المصرفية والجدول التالي يبين تطور إستخدام هذه البطاقات سنتي 2001 و2002.

جدول رقم (14) : تطور إستخدام البطاقات المصرفية

البطاقة	عدد البطاقات بالمليون	نسبة التطور 2001 و2002	الحصة في السوق 2002
Visa	1071.80	%10.20	%60.50
Master Card	590.1	%13.60	%33.30
American Express	57.3	%3.8	%3.20
JCB	45.3	%13.80	%2.60
Diners Club	8	%5.90	%0.50

<sup>1</sup> مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة النشر، القاهرة، 2001، ص: 138.

المجموع	1772.50	%11.10	%100
---------	---------	--------	------

المصدر : رحيم حسين-هواري معراج، مرجع سابق، ص: 321.

## 2. الموزعات الآلية الخاصة بالبنوك نجد فيها:<sup>1</sup>

2-1. الموزع الآلي للأوراق \*DAB: يوجد هذا الموزع الآلي في العديد من الأماكن ويعمل بصفة مستمرة وهو موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تبين المبالغ المالية التي يمكن سحبها من قبل حاملي البطاقات السحب.

2-2. الشباك الأوتوماتيكي للأوراق CAB\*\*\*: يكون متصل مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك ويسمح للزبائن من خلال الرمز السري بالتعرف على الرصيد وتحويل الحسابات وكذلك إصدار الشيكات.

2-3. نهائي نقطة البيع الإلكترونية TBV\*\*\*: وتكون موضوعة في المحلات الكبرى بحيث تسمح للعملاء بتسوية عملياتهم التجارية وتعمل من خلال شبكة تجمع العديد من البنوك.

## 3. الشيكات الإلكترونية:

لا يوجد فرق بين الشيك الإلكتروني والشيك العادي فكل منهما يعتبر أمر بدفع مبلغ معين إلى شخص يسمى المستفيد، إلا أن الشيك الإلكتروني يرسل إلكترونياً عبر الأنترنت.

## 4. الهاتف المصرفي:

توسعت مجالات المنافسة بين البنوك من أجل جذب أكبر عدد من العملاء وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة مثل خدمة الهاتف المصرفي الذي يعمل باستمرار طيلة اليوم ويقدم العديد من الخدمات منها معرفة الرصيد والتحويل من حساب إلى حساب وإنجاز العديد من العمليات المصرفية.

## 5- البنوك المنزلية:

"يعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات حيث يتم ربط الحاسب الآلي في البنك بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائل إتصال"<sup>2</sup>, وذلك بعد انتشار واستخدام الأنترنت في البنوك ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه البنوك نجد:

- التأكد من أرصدة العملاء لدى البنك.

<sup>1</sup> نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنشآت المصرفية وإستراتيجية البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 273.

\* distributeur automatique de Billet .

\*\* Guchet automatique de billet.

\*\*\* Terminal point de vente.

<sup>2</sup> طارق طه، مرجع سابق، ص: 172.

- شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية على الخدمات المصرفية.
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً.
- تحويل الأموال بين حسابات العملاء.

### ثالثاً : شبكات بين البنوك :

والتي نجد من أهمها:

#### 1- شبكة سويفت- Swift:-

في ظل التطور الحاصل في مجال إنشاء الشبكات لتسهيل المبادلات بين الدول تم إنشاء شبكة "Swift"\* , وهي المؤسسة الدولية للمبادلات المالية بين البنوك, وتم إنشاؤها عن طريق تضافر جهود 239 بنكاً واختيرت بروكسل مقراً لها, ولها مركز آخر مالي في أمستردام, حيث يتم مبادلة ما مجموعه 500000 رسالة يومياً بين 60 بلداً و فيها حوالي 1110 بنك مشترك, وهذه الشبكة خاصة فقط للتعامل ما بين البنوك.

#### 2- شبكة الأنترنت:

تعد بمثابة شبكة عالمية كبيرة تربط مجموعة من شبكات الحاسبات الآلية دون وجود وحدة مركزية لها ويتم الدخول عليها والتعامل معها من خلال برامج إجرائية معينة ويلاحظ أن العديد من البنوك قد قامت بالإعلان عن مواقع لها على شبكة الأنترنت حتى يستطيع العملاء الدخول عليها والإطلاع على ما يتعلق بالبنوك وأنشطتها المختلفة وأنواع الخدمات المصرفية المقدمة, وكذلك الخدمات الجديدة وطلب كشوف الحسابات وإجراءات التحويل.

### المطلب الثالث : أثر التكنولوجيا على خدمات البنوك

أدى التقدم التكنولوجي إلى إحداث العديد من التغييرات والتطورات في مجال الأعمال المصرفية ويعتمد الأثر الإقتصادي للتكنولوجيا الجديدة على معدل تزايد تلك التكنولوجيا وكذلك درجة استيعابها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى, حيث أصبحت البنوك من أكثر المؤسسات استخداماً لتكنولوجيا المعلومات واستفادت من هذه التكنولوجيا في تطوير الخدمات التي تقدمها وزيادة انتشار الخدمات المصرفية وفي زيادة كفاءة العمل المصرفي, وأصبح من الواضح أن البنوك التي لا تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولا تواكب هذه التطورات قد لا تستطيع المنافسة وسوف تخرج من السوق المصرفية

\* Swift : society for world wid inter Bank Financial transaction.

خاصة بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية ودخول بنوك أجنبية دولية تعتمد بالأساس على تقديم الخدمات المصرفية المتطورة والمبتكرة، "فعلى سبيل المثال أظهرت إحدى الدراسات بأن معدل تكلفة تقديم الخدمة المصرفية يبلغ حوالي 1 دولار إذا تم تقديمها من خلال فرع لبنك على شكل مبنى، ويبلغ معدل كلفة تقديمها من خلال أجهزة الصرف الآلي والأجهزة الإلكترونية حوالي (25 سنتا) بينما لا يتجاوز معدل تكلفة تقديمها باستخدام الإنترنت سنتا واحدا".<sup>1</sup>

فلقد تعددت آثار التكنولوجيا الحديثة على التنظيمات المصرفية وتعرضت معظم البنوك المحلية والدولية لغزو تقني حديث غير من مفاهيمها التقليدية ومن أبرز ملامح هذه الآثار نجد:

- زيادة وتوسع نطاق المنافسة في مجال نوع الخدمات المصرفية المقدمة وجودتها وأصبحت البنوك ذات القدرة التنافسية هي البنوك التي غيرت الخصائص التقليدية في التعامل مع الزبائن وتقديم الخدمات المصرفية عبر قنوات التوزيع الإلكترونية أو بيع المنتجات عبر الإنترنت.
- بالنسبة لمديري البنوك تعد التكنولوجيا سلاحا ذو حدين، فمن ناحية فهي مؤثرة وفعالة حيث تؤثر في كفاءة التنفيذ والأداء في البنوك ومن ناحية أخرى فهي تفرض قيودا ومحددات على تلك البنوك، إضافة على أنها تمنح للبنوك القدرة على إيجاد وتقديم منتجات وخدمات مالية جديدة للعملاء، وأن النجاح والمنافسة في هذه المجالات من شأنه أن يخلق طلب جديد على المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها البنوك.<sup>2</sup>
- تعد التكنولوجيا عنصرا أساسيا في إستراتيجية البنوك بسبب تأثيرها على الأنشطة المتعلقة بتقديم منتجات وخدمات جديدة وكذلك بسبب احتمال قيام المنافسة بين البنوك باستخدام هذا النوع من التكنولوجيا.
- تؤثر التكنولوجيا في نمو وتطور تشكيلة الخدمات المتنوعة والتميزة وتصبح للبنك القدرة على تقديم تشكيلة واسعة من الخدمات التي تتلاءم مع رغبات العملاء، كما تساعد البنوك في التغلب على مشكلة تقادم المنتجات والخدمات إضافة إلى إيجاد خدمات جديدة من شأنها تنويع قاعدة إيرادات البنك من الرسوم والعمولات بدلا من الاعتماد بصورة كبيرة على الإيرادات الناتجة من الفرق بين سعري الفائدة المدنية والدائنة.
- تسمح التكنولوجيا للبنوك بتنويع أسواقها أي التعامل مع عدد كبير من قطاعات النشاط المختلفة.

<sup>1</sup> وصاف سعدي-وصاف عتيقة، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 302.

<sup>2</sup> عبدالمنعم راضي-فرج عزت، مرجع سابق، ص: 284.

- تؤثر التكنولوجيا على اليد العاملة بالبنوك ذلك أن هذه القوى البشرية سوف تتأثر بهذه التغيرات ويجب توفر بعض الصفات فيها لمواكبة هذه التطورات كالجدارة في العمل من خلال توفر المهارات على الحاسبات الإلكترونية، وتوفر روح الإبداع والتطوير للأحسن.
- تؤثر التكنولوجيا على التسويق المصرفي ذلك أن استخدم التكنولوجيا جعل العالم كقرية صغيرة، وسهل هذا الاستخدام الإتصالات السريعة مما انعكس على مفهوم التسويق المصرفي وأصبح من الضروري تطوير شكل وأدوات التسويق المصرفي واستخدام أدوات تكنولوجية حديثة في نشر أدوات التسويق المصرفي حول العالم كاستعمال أدوات إعلانية للبنوك على شبكة الانترنت لضمان انتشار الدعاية.
- إن الابتكار التكنولوجي قد يساعد البنوك على اللحاق بالخدمات الجديدة لكنه في نفس الوقت لا يضمن بيع الخدمات خاصة إذا بلغت هذه الخدمات مرحلة النضج وذلك بسبب تأخر تسويقها من قبل البنوك.

## المبحث الثاني : الاندماج المصرفي والتحول إلى البنوك الشاملة

لقد فرضت عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك إتباع سياسات واستراتيجيات معينة للتكيف مع الأوضاع الجديدة فأقدمت البنوك إلى الاتجاه نحو الاندماج المصرفي والتحول إلى نظام البنوك الشاملة لتشكيل ما يسمى بالكيانات المصرفية العملاقة التي تكون قادرة على المنافسة، ولذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى الاندماج المصرفي في المطلب الأول والبنوك الشاملة في المطلب الثاني.

### المطلب الأول : الإندماج المصرفي

أصبحت عملية الإندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم باعتبارها أحد النتائج التي أسفرت عنها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

أولاً : تعريف الاندماج المصرفي وأنواعه :

1- تعريف الاندماج المصرفي:

تعددت التعاريف الخاصة بالاندماج المصرفي ويمكن تعريفه على أنه: "ضم مؤسسة صغيرة إلى مؤسسة أكبر منها ينجم عنه اختفاء المؤسسة الأولى".<sup>1</sup> وكذلك "هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانها إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام الإندماج".<sup>2</sup>

"كما يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، حيث يتخلى البنك المندمج عادة على استقلالته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا".<sup>3</sup>

ويتخذ المصرف الجديد إسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج، ويمكننا استخلاص التعريف التالي:

الاندماج المصرفي اتحاد بنكين أو أكثر وهذا التوحد يخلق قدرة أكبر على تحقيق الأهداف وزيادة القدرة التنافسية، "وقد شهد عام 1997 تنامي حجم عمليات الاندماج العالمية إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات تجاوزت 900 مليار دولار".<sup>4</sup>

ويعتبر القطاع المالي والمصرفي أهم المجالات التي شهدت عمليات الاندماج والتي ينظر إليها كجزء من عمليات إعادة هيكلة هذا القطاع.

وقد أشار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية إلى ما يلي: "تعتبر ظاهرة الاندماج التجارية والاقتصادية أحد أبرز مظاهر الإستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بالآليات الاقتصادية العالمي".<sup>5</sup>

## 2- أنواع الاندماج المصرفي:

هناك عدة أنواع للاندماج المصرفي:

### 1.2- من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة نجد:

<sup>1</sup> خليل الهندي-أنطون الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية 'جزء 4: دمج البنوك'، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص: 9.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 153.

<sup>3</sup> بوزعرور عمار-دراوسي مسعود، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 138.

<sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 202.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص: 201.

<sup>6</sup> زهية بركان-زهية زيدان، الإندماج المصرفي وأبعاده، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، يومي 7 و8 ديسمبر 2004، ص: 141.

○ الاندماج المصرفي الأفقي: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط، ونتيجة لهذا النوع من الاندماج تزداد الاحتكارات المصرفية العملاقة وقد تنظم الحكومات هذا النوع من الاندماج لأنه يؤثر سلبا على المنافسة.

○ الاندماج المصرفي الرأسي: ويتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى.

○ الاندماج المصرفي المتنوع: يتم بين البنوك التي تعمل في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، كأن يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد بنوك الاستثمار، وهناك ثلاثة أنواع للاندماج المصرفي المتنوع وهي:<sup>1</sup>

- الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات.

- الاندماج بغرض الإمتداد الجغرافي نحو السوق.

- الاندماج بغرض التنويع البحث.

2.2- من حيث أطراف عملية الاندماج:<sup>2</sup>

○ الاندماج المصرفي الإرادي: ويتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، حيث يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج.

○ الاندماج المصرفي الإجباري: يتم هذا النوع من الاندماج نتيجة تعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية إلى تبني وإقترح الاندماج الإجباري، حيث أن تعثر أحد البنوك يستلزم إدماجه في أحد البنوك الناجحة الأخرى، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الاندماج بصفة استثنائية.

### ثانيا : أسباب الاندماج المصرفي وأهدافه :

1- أسباب الاندماج المصرفي: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الاندماج من أهمها:

- تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتطبيق معايير كفاية رأس المال هي من الأسباب والدوافع الأساسية وراء الاندماج المصرفي، فالاتجاه نحو تحرير الخدمات المصرفية زاد من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية مما ألزم البنوك القيام بعمليات الاندماج لتشكيل كيانات مصرفية كبيرة تكون قادرة على المنافسة، أما بالنسبة لمعايير كفاية رأس المال والتي لا تقل عن 8 % من قيمة

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 07.  
<sup>2</sup> صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص: 98.

- الالتزامات المصرفية لأي بنك بما في ذلك الأصول الخطرة دفعت البنوك الصغيرة إلى الاندماج المصرفي لتقوية رأس مالها وزيادة قدراتها على الاستمرار في السوق المصرفية.
- تنوع محفظة التوظيف نتيجة لتجمع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية.
- كما يمكن ذكر عدد من دوافع الإندماج المصرفي وهي:<sup>1</sup>
- هناك دافع لدى الحكومات لتدعيم الاندماج المصرفي لتطوير وزيادة القدرات التنافسية للبنوك المحلية في ظل العولمة.
  - إن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة، وقيام البنك بالصرافية الشاملة كان أهم الأسباب نحو المزيد من الاندماجات المصرفية .
  - نشوء الأزمات الاقتصادية والمصرفية العالمية كان سببا في اندماج البنوك لتحسين أوضاعها.
  - لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير واستحداث أساليب وأدوات رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط المصرفي.
  - تحقيق مزايا عديدة تتركز في تحقيق وفورات الحجم وما ينتج عليها من آثار وزيادة النمو والتوسع وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية.
- 2- أهداف الاندماج المصرفي وأبعاده:
- زيادة القدرة على المنافسة العالمية و اكتساب البنوك تكنولوجيا حديثة تمكنها من المنافسة بعد إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
  - توسيع نشاط البنوك "فهي تهدف إلى توسيع نشاطها عبر الحدود من خلال عمليات الاندماج التي تخلق أسواقا جديدة تمكنها من التوسع في نشاطها."<sup>2</sup>
  - الاندماج يسمح للبنوك من تطبيق مقررات لجنة بال من خلال تدفق الأموال -الزيادة في مصادر التمويل- الناتجة عن عملية الدمج.
  - تمكن عملية الاندماج من تحقيق السيولة في البنوك، فهي تساهم في زيادة الموجودات القريبية من النقدية إضافة إلى وجود النقدية مما يمكن البنوك من مواجهة متطلبات السيولة.
  - يؤدي الاندماج إلى التقليل من التكاليف الثابتة للبنوك المندمجة مما يساهم في زيادة أرباح هذه البنوك.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 167.

<sup>2</sup> عبد المنعم راضي-فرج عزت، مرجع سابق، ص: 236.

- إعادة تنظيم وتكوين مجموعة من البنوك التي تعاني من قصور في عدم التوازن بين المواد المختلفة والاستخدامات المختلفة لهذه المواد.
- الاقتصاد في النفقات الإدارية وإمكانية الاستفادة من الخبراء في البنوك المندمجة وإحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة يؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة.
- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك وفرص الاستثمار بشكل أكثر فعالية و كفاءة.<sup>1</sup>

### ثالثا : الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية :

الاندماج المصرفي هو أحد نتائج العولمة، وكذلك هو نتيجة لمتغيرين من متغيرات العولمة، يتمثل المتغير الأول في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتي أدت إلى تزايد حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، والمتغير الثاني يتعلق بمعيار كفاية رأس المال مما دفع العديد من البنوك إلى الاندماج مع بعضها البعض لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفي، وكذلك لقد ساهمت التكتلات الاقتصادية في تزايد الاندماجات المصرفية، مثل الإتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان والتي خلفت أسواقا مصرفية وتنافسية على المستوى الدولي وبذلك زاد اتجاه البنوك إلى مزيد من الاندماجات المصرفية.

"إذن ليس من العسير إثبات العلاقة بين الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للبنوك ذاك أنه أحد تحديات العولمة وخاصة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية هو زيادة حدة المنافسة لذلك فإن الاندماج المصرفي هو رد فعل يكاد يكون ضروريا لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية"<sup>2</sup>، وذلك من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم وتحقيق زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، ومن هنا يتحقق النمو السريع للبنوك المندمجة وتزيد حصتها في السوق العالمية والمحلية.

ونجد أن الثقل الاقتصادي للكيان المصرفي الجديد الناشئ عن عملية الاندماج لا يكون مجرد مجموع حسابي للثقل الاقتصادي لهذه البنوك المندمجة، وإنما ينشأ من هذا الاندماج المصرفي تفاعل اقتصادي يؤدي إلى قوة اقتصادية مضاعفة تفوق حاصل الجمع، وذلك بسبب القوة الديناميكية الناتجة عن عملية الاندماج والتي تؤدي إلى نتائج و تطورات اقتصادية كبيرة. "و يمكن القول أن الدافع الإقتصادي

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص: 155.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 157.

وراء فكرة الاندماج هو تحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المشروع الواحد بعد الدمج تزيد عن إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين وهو ما يعرف بزيادة الكل على الجزئيات أو مبدأ  $(2+2=5)^1$ ، وتنشأ عدة مزايا من وراء عملية الاندماج نذكر أهمها:

- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من جراء خفض تكاليف الإنتاج.
  - تخفيض درجة المخاطر عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية.
  - زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
  - ضخامة رأس المال والدخول بقوة في السوق وتقديم خدمات أوسع وأشمل.
  - تحسين الكفاءة الإدارية للبنوك المندمجة عن طريق تغيير إدارتها.
  - تحسين الربحية وخفض التكاليف وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية.
- ولكي تتجح عملية الاندماج وتحقق الأهداف لا بد أن تكون هناك ضوابط ضرورية لذلك من أهمها:
- ✓ ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو البنك الجديد وتقديم كل البيانات التفصيلية الخاصة بالبنوك الداخلة في عملية الاندماج.
  - ✓ أن تكون هناك دراسة تسبق عملية الاندماج توضح النتائج المتوقعة والجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه العملية.
  - ✓ إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك المندمجة ويتطلب ذلك علاج مشاكل السيولة والمراكز المالية والعمالة الزائدة.
  - ✓ عدم اللجوء إلى الإندماج الإجباري للبنوك إلا في حالات معينة.
  - ✓ يجب أن تكون هناك حوافز مشجعة على الإندماج مثل الإعفاءات الضريبية.
  - ✓ دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الإندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفادة منها.

### المطلب الثاني : التحول إلى البنوك الشاملة

زاد الاتجاه نحو التحول إلى البنوك الشاملة وذلك لمواجهة المنافسة العالمية التي فرضتها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وبالتالي فقد فرضت هذه التحديات على البنوك التجارية ضرورة التحول نحو البنوك الشاملة حتى تستطيع التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص: 201.

### أولا : مفهوم البنوك الشاملة :

"تعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، وتعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال".<sup>1</sup>

كما يعرف البنك الشامل "بأنه ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات لا تعتمد على وجود رصيد".<sup>2</sup>

فالبنوك الشاملة هي تلك البنوك التي تقوم بوظائف البنوك التجارية وبنوك الإستثمار وبنوك الأعمال وكافة الخدمات المصرفية غير التقليدية وتعمل على دعم الإستثمار وتشجيعه والقيام بدور فعال في تطوير السوق المالية.

"ونموذج البنك الشامل هو الذي يجمع في أن واحد بين بنك الأفراد (الخواص) وبنك الجملة وبنك الإستثمار في جميع الأسواق، ولا يمكن تصور البنوك الشاملة إلا بالنسبة لبعض كبريات المؤسسات التي تكون هي نفسها مهيكلة بطريقة متفرعة مما يمكنها من تقديم عروض شاملة وتكون تابعة لنفس الكيان".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنوك الشاملة هي البنوك التي تقدم كافة الخدمات المالية والمصرفية والتي منها قبول الودائع ومنح القروض والاتجار في الأوراق المالية والعملات الأجنبية وإدارة الإستثمارات وتسويق المنتجات وغيرها من الخدمات.

إذن فقيام البنوك الشاملة وتبني معظم البنوك لمفهوم المصرفية الشاملة جاء كنتيجة لهذه التغيرات والتطورات الحاصلة في مجال العمل المصرفي وما أفرزته عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من تحديات واشتداد المنافسة في السوق المصرفية العالمية، لذلك فإن الإستراتيجية التي تقوم عليها البنوك الشاملة هي إستراتيجية التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الإستثمار، فإلى جانب قيام البنوك الشاملة بالوظائف التقليدية والتي تتمثل بصفة أساسية في أعمال الوساطة المالية ومنح الائتمان وخدمة النشاط التجاري فهي تقوم أيضا بالوظائف غير التقليدية والتي ظهرت نتيجة للتطورات

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 19.

<sup>2</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص: 43.

<sup>3</sup> Philippe GARSUAULT-Stéphane Priami, La banque fonctionnent et stratégie, Economica, Paris, 2<sup>eme</sup> édition, p: 220.

المتلاحقة في البيئة الاقتصادية مما يتطلب من البنوك أن تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة مثل عمليات المبادلات والخيارات والعقود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة، ويشمل التنوع أيضا قيام البنوك الشاملة بوظائف البنوك الاستثمارية والتي تقوم على أساس تبنى المشروعات الاستثمارية من مختلف القطاعات ودعمها ماليا، أو تقديم القروض طويلة الأجل، وكذلك القيام بالعمليات والخدمات المرتبطة بالشركات مثل التوريق وإدارة المحافظ وغيرها من العمليات.

وهكذا فإن إستراتيجية التوزيع التي تتبعها البنوك الشاملة تقلل من التعرض إلى المخاطر وخاصة مخاطر نقص السيولة ومخاطر الإفلاس وتحقق قدرا أكبر من الأمان للمودعين، وكذلك فإن التنوع بالمشاركة في مجالات استثمارية عديدة يعظم الربحية لدى البنوك، من خلال هذا كله فإن الإستراتيجية التي تتبعها البنوك الشاملة تمكنها من الاستمرار والعمل في السوق المصرفية ومن ثم فهي تستطيع مواجهة المنافسة التي فرضتها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات المتلاحقة في مجال الأعمال المصرفية ومنه يمكن القول بأن البنوك الشاملة هي الوحيدة القادرة على الإستفادة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

### ثانيا : إستراتيجية التنوع في البنوك الشاملة :

يشمل التنوع في البنوك الشاملة التنوع في مصادر التمويل والتنوع في الاستخدامات المصرفية والأنشطة التي تقوم بها.

#### 1. مصادر التمويل:<sup>1</sup>

1.1- إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول: هي عبارة عن شهادات يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد

في أي وقت، وهذه الشهادات هي آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل.

2.1- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي: تلجأ البنوك الشاملة إلى الاقتراض طويل

الأجل من خارج الجهاز المصرفي لتدعيم طاقتها المالية، وتتم عمليات الاقتراض بإصدار سندات

تطرح في أسواق المال أو الاقتراض من شركات التأمين وغيرها.

3.1- اتخاذ البنوك الشاملة شكل الشركة القابضة المصرفية: تتخذ البنوك الشاملة شكل الشركات القابضة

من أجل تنوع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات، ذلك لأن الشركة القابضة تستطيع ضم العديد

من الشركات الصناعية والتجارية والمالية وبالتالي تتمكن من زيادة مواردها المالية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص: 54-55.

4.1- التوريق: "يشير التوريق إلى عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية تطرح للتداول ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مشتري الأوراق المالية وهو ما يطلق عليه التمرير المالي".<sup>1</sup>

## 2. الاستخدامات المصرفية:

تقوم البنوك الشاملة بتنوع مجالات الاستخدامات المصرفية والتي من أهمها:

- 1.2- التنوع في محفظة الأوراق المالية: حيث تحتوي محفظة الأوراق المالية للبنوك الشاملة مختلف تواريخ الاستحقاق، وهذا التنوع يجعل درجة المخاطرة أقل وإمكانية تعظيم الأرباح أكبر.
- 2.2- تنوع القروض الممنوحة: تقوم البنوك الشاملة بتقديم كافة أنواع القروض فهي تقدم القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، وهي كذلك تقدم القروض لكافة القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية.
- 3.2- دخول مجالات استثمارية جديدة منها:

❖ تمويل عملية الخصصة وتوسيع قاعد الملكية عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل إلى المساهمين.

❖ رسملة القروض حيث يتم استبدال القروض بحصص في رأس مال بعض الشركات التي تعثرت في سداد ديونها للبنوك، وبالتالي فإن ملكية البنوك لجزء من رأس المال يعطيها الحق في إدارة هذه الشركات.

❖ القيام بأعمال الصيرفة الاستثمارية وتقوم البنوك الشاملة بثلاث وظائف أساسية:

- الإسناد أي شراء الأسهم المصدرة حديثا للشركات.
- تسويق الأوراق المالية لصالح الشركات.
- تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة من الأوراق المالية.

## 3. دخول مجالات غير مصرفية:

1.3- القيام بعمليات التأجير التمويلي: ويقصد به تأجير أموال تأخذ صورة آلات ومعدات وعقارات تستخدم لمزاولة مجموعة مختلفة من الأنشطة حيث تقوم الشركة ببيع أصل من الأصول إلى البنك ويقوم هذا الأخير بتأجيره مرة أخرى، والتأجير التمويلي يعتبر قرضا مضمونا لأن المستأجر يسد القيمة الإيجارية الدورية.

<sup>1</sup> طارق طه، مرجع سابق، ص: 132.

2.3- القيام بتوريق المعاملات المالية: حيث يتم تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول ويقوم البنك باسترداد الأموال عن طريق بيع هذه الأوراق في البورصة وهناك عدة مزايا تعود على البنك من خلال القيام بعملية التوريق ومن أهمها:

- تخفيض تكاليف الإقراض.
- تخفيض مخاطر التمويل.
- إمكانية تحقيق كفاءة لرأس المال.
- تحقيق سيولة أعلى ومخاطر أقل وإمكانية تحسين ظروف السوق للمقترضين من تأمين احتياجاتهم التمويلية.

3.3- الاتجار بالعملة: هي عمليات تعتمد عليها البنوك من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك ودون تعرضها لأية مخاطر.

إلى جانب هذه الوظائف فهناك وظائف أخرى تقوم بها البنوك الشاملة من أهمها:

- القيام بدراسة الجدوى للمشروعات الجديدة ومشروعات التوسع والترويج لها وإدارتها.
- القيام بإدارة صناديق المعاشات وتوظيف أموالها.
- إدارة صناديق الاستثمار وتأسيسها.
- القيام بأعمال الوساطة في مجال الشحن البحري والقيام بدور بيبوت الخصم.
- ممارسة جديدة للفروع المصرفية مثلا تقديم الخدمات المصرفية في المحلات الكبرى والسوبر ماركت وكذلك إنشاء فروع تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك.

إلى جانب التنوع في مجالات مصادر التمويل والأنشطة المصرفية فإن البنوك الشاملة كذلك تسعى لتنمية ودائعها وجذب أكبر عدد من العملاء من خلال وضع العديد من الإستراتيجيات التي تعتمد على تقديم مجموعة من الخدمات يتميز بها البنك ومن أهمها:<sup>1</sup>

- أ. إستراتيجية جذب فئات جديدة من العملاء: حيث يسعى البنك إلى إدخال كل فئة من المتعاملين عليه في المجال المصرفي بإعداد خدمات خاصة بكل فئة و من أمثلتها السماح بفتح دفتر توفير للصبي في سن 8 سنوات وكذلك فتح حسابات توفير للصغار من سن 11 سنة وتمويل هذه الحسابات من إيرادات الأولاد، وغير ذلك من الخدمات.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص: 48.

ب. إستراتيجية تثبيت الموارد ومن أهم الاتجاهات في هذه الإستراتيجية نجد:

- الإيداع الثابت بالتقسيط.
  - الإيداع بالتقسيط لأغراض دفع الضرائب.
  - شهادات الاستثمار.
  - الإيداع الثابت مع الخدمات التأمينية.
- ج. إستراتيجية تنظيم راحة العملاء: حيث يتمكن العميل من الحصول على العديد من الخدمات المجانية أو بسعر منخفض و من أهمها:
- تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك.
  - تحصيل الكمبيالات المسحوبة على عملائه.
  - قبول الأمانات وتأجير الخزائن الخاصة.
  - خدمات تحويل النقود بالبنوك.

ثالثا : أسباب قيام البنوك الشاملة :

- 1- إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وفتح الأسواق للمنافسة العالمية والإنتقال من محلية التعامل المصرفي إلى التعامل الدولي دفعت البنوك إلى التحول إلى البنوك الشاملة وهذا يعني كما ذكر سابقا القيام بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية والإتجاه إلى تنويع مصادر التمويل وبهذا تستطيع البنوك مواجهة المنافسة العالمية التي تفرضها إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- 2- الأدوات المالية الحديثة: إن التعامل مع الإبتكارات المالية الحديثة يحقق المزيد من الأرباح لدى البنوك مما دفع البنوك للتعامل بها ومن أهم هذه الأدوات نجد:
  - أ- عقود الخيار: "يعرف عقد الخيار على أنه ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق أن يبيع أو أن يشتري كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا في تاريخ معين."<sup>1</sup>
  - ب- العقود المستقبلية والعقود الآجلة:
    - العقود المستقبلية: "هي إتفاقية بين مستثمر ومؤسسة تقاص لاستيلاء أو تسليم أصل معين في وقت لاحق وبسعر محدد سلفا."<sup>2</sup>
    - العقود الآجلة: "هي مشتقة بسيطة تمثل إتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي مقابل

<sup>1</sup> جمال جويدان الجميل, الأسواق المالية والنقدية, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ط1, 2002, ص: 182.

<sup>2</sup> المرجع السابق, ص: 185.

سعر معين".<sup>1</sup>

ج- عقود المبادلة (SWAP): "تمثل إتفاقا بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة تدفقات نقدية خلال فترة مستقبلية وتتضمن عملية تبادل سلسلة التدفقات النقدية تبادل لأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة لكلا الطرفين ما يعني وجود أربع حالات ممكنة".<sup>2</sup>

3- التقدم التكنولوجي وبخاصة تكنولوجيا الاتصالات وبفضل هذا التقدم أصبح يعرف ما يجري في الأسواق المالية العالمية، وكذلك يسر هذا التقدم أوجه إدارة المشروعات والتسويق والتوزيع في بلدان مختلفة من العالم، فقد زادت التدفقات المالية عبر الحدود وارتفعت نسبة الاستثمار في الأوراق المالية مما ترتب عليه زيادة المكاسب التي تحصلت عليها البنوك الشاملة.

4- المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بال: فمع زيادة حجم الديون المشكوك فيها لدى محافظ الإقراض لدى البنوك وكذلك كفاية رأس المال وفقا لقرارات لجنة بال أدى بالبنوك إلى الانصراف عن الإقراض ونقل الدور التقليدي لها في منح القروض وتلقي الودائع، وأصبحت البنوك تفكر في الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة لتقوم بدور المستشار للمساهمين في إنشاء الشركات وتقوم بدراسات الجدوى وكذلك تقوم بالاستثمار في الأوراق المالية... إلخ.

5- الاتجاه نحو الخصوصية: يعتبر القطاع العام غير قادر على المنافسة العالمية في بعض الدول و من هنا فإن الخصوصية تهدف إلى رفع كفاءة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق الأوراق المالية وتساهم الخصوصية في إعطاء البنوك المزيد من الحرية في الإدارة واتخاذ القرارات الاستثمارية وفي دعم أسواق النقد والمال لتستطيع البنوك مواجهة الاتجاهات الحديثة وخاصة المنافسة العالمية. ونستطيع القول بأن التحول نحو البنوك الشاملة له عدة إيجابيات أهمها:<sup>3</sup>

- إن التنوع القطاعي لمحظة القروض والاستثمارات يؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية.
- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- العمل على أساس الحجم الكبير الذي يحقق الوفورات في التكاليف.
- ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الأصول والخصوم.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة)، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص: 43.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص: 213.

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ط1، ص: 86.

- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها.

- نشر الخدمات المصرفية لكافة القطاعات.

إن هذه المزايا السابقة تحقق أهم إيجابية من إيجابيات المصرف الشامل وهي القدرة على المنافسة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

**المبحث الثالث : تبني قرارات لجنة بال**

أصبحت معظم البنوك حاليا تتعرض للعديد من المخاطر بفعل تزايد المنافسة المحلية والعالمية الناتجة عن تحرير الخدمات المصرفية وبفعل تغير البيئة المصرفية التي تعمل في ظلها البنوك، مما دعاها إلى الإبتجاه نحو تدعيم مراكزها المالية وتطوير قدراتها التنافسية ويستوجب ذلك أن تطبق هذه البنوك مقررات لجنة بال.

## المطلب الأول : التعريف بلجنة بال المصرفية

### أولا : التعريف والأهداف :

تأسست لجنة بال للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولي لمدينة بال السويسرية، وذلك بعد تزايد الديون العالمية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية إضافة إلى ذلك المنافسة القوية التي تعرضت لها البنوك الأوروبية من قبل البنوك اليابانية بسبب نقص رؤوس أموالها وإفلاسات بعض بنوك الأورو دولار كإفلاس بنك هيرشنتات الألماني، وتكونت اللجنة من ممثلين عن بعض الدول وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، لوكسمبورغ، حيث يعقدون إجتماعاتهم في مدينة بال بمقر بنك التسويات الدولي.

وقد أقرت لجنة بال عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين، "وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بال التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك أن تلتزم بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى"<sup>1</sup>، وتهدف اتفاقية بال إلى:<sup>2</sup>

- تحقيق الإستقرار المصرفي.
- تقوية النظام المصرفي العالمي.
- توفير المنافسة العادلة للبنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 80.

<sup>2</sup> عبد المنعم راضي-فرج عزت، مرجع سابق، ص: 213.

وفيما يتعلق بالعملة المالية والبنوك العاملة في السوق المصرفية الدولية فإن الاتفاقية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون للدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية في منح ديون منفردة أو معدومة، مما اضطرها لاتخاذ إجراءات عديدة مثل إسقاط الديون أو تحويلها إلى أوراق مالية.
- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي ذلك أن تلك الفروق هي المصدر الرئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك، مما دفع لجنة بال إلى إقرار التناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال بين الدول المختلفة للتقليل من آثار المنافسة غير العادلة.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية والتي اقتضت التحرر المالي وتحرير الأسواق النقدية بما في ذلك القوانين والتشريعات التي تحد من اتساع النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب.

#### ثانيا : رأس المال :

رأس المال في مؤسسة هو الفرق بين إجمالي الموجودات والمطلوبات الأخرى، كما هو موضح في ميزانيتها وذلك على النحو التالي:

#### شكل رقم (11) : ميزانية مؤسسة في تاريخ معين x

الأصول	الخصوم
--------	--------

<sup>1</sup> طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص: 126.

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
X X	- رأس المال		- موجودات ثابتة
	- -	X X	- -
	- المطلوبات	X X	- -
X X	- -		- موجودات متداولة
X X	- -	X X	- -
		X X	- -
X X	مجموع الخصوم	X X	مجموع الأصول

**المصدر:** الطيب لحيح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة-مخاطر-تقنيات"، مرجع سابق، ص: 2.

ويتكون رأس مال البنك من قسمين:<sup>1</sup>

1. رأس المال الأساسي: ويقصد به حقوق المساهمين من الأسهم العادية والممتازة + احتياطات محتجزة من الأرباح بعد الضرائب + احتياطات عامة + احتياطات قانونية.
  2. رأس المال المساند: وهو الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + احتياطات الديون المتعثرة + احتياطات الديون المشكوك فيها.
- ويتكون رأس المال الأساسي من العديد من العناصر وهي:
- رأس المال المدفوع: ويتكون من الأسهم التي دفعت قيمتها فعلا وتكون درجات رأس المال ابتداء من إصدار الأسهم كالتالي:
  - رأس المال المرخص به: وهو المبلغ المسموح به كحد أقصى.
  - رأس المال المكتتب فيه: وهو المبلغ الذي يطرح للاكتتاب.
  - رأس المال المصدر: وهو المبلغ الذي يتقرر إصداره في شكل أسهم.
  - رأس المال المدفوع: هو المبلغ الذي يدفع فعلا.
- ورأس المال المدفوع يكون على شكل أسهم عادية أو على شكل أسهم ممتازة ونوضح الفرق بينهما في الجدول التالي:

#### جدول رقم (15) : عناصر الاختلاف بين الأسهم

<sup>1</sup> عبد المنعم راضي-فرج عزت، مرجع سابق، ص: 232.

عنصر الاختلاف	السهم العادي	السهم الممتاز الدائم ذو الأرباح غير المتراكمة	السهم الممتاز غير الدائم ذو الأرباح المتراكمة
- شكل العائد - الحصول على الربح - أجل الإستحقاق - الاسترداد من قبل المصرف - المشاركة في التصويت - عند تصفية البنك	- نسبة من الأرباح - في حالة قرار توزيع الأرباح - ليس له أجل استحقاق - لا يسترد - يشارك - آخر من يسترجع المال	- نسبة من الأرباح - في حالة قرار توزيع الأرباح - ليس له أجل استحقاق - يمكن أن يسترد - لا يشارك - يحصل على حقه قبل السهم العادي	- نسبة من قيمة السهم - في كل الحالات ولو تحققت الخسارة - له أجل استحقاق - يمكن أن يسترد - لا يشارك - يحصل على حقه قبل السهم العادي

المصدر : الطيب لحيلح، مرجع سابق، ص: 3.

وينقسم رأس المال المساند إلى العناصر التالية:

- المخصصات العامة.
- الاحتياطات غير المعلنة.
- أدوات رأس المال الهجينة (الدين + حق الملكية).
- الديون طويلة الأجل.

وبصفة عامة فإن زيادة هذه الأموال الخاصة أو بما تسمى قيمة البنك الصافية يعد بمثابة درع واقى يحميه من التعرض للمخاطر المفاجئة وتعطى انطباعات عن مكانة البنك ومركزه المالي، ويعمل كبر حجم رأس المال على خلق الثقة لدى المتعاملين.

### المطلب الثاني : كفاية رأس المال

أولا : الجوانب الأساسية لاتفاقية بال 1988 :

1. التركيز على المخاطر الائتمانية: وتهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدينا لرأس المال مع الأخذ في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية وهي عدم وفاء المدين بالتزاماته، ولم تشمل اتفاقية 1988 في معيار

- كفاية رأس المال المخاطر الأخرى، كمخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
2. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث ركزت الاتفاقية على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للديون المشكوك في تحصيلها.
3. تقسيم الدول إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:
- 1.3- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: وهي الدول التي إذا زادت الإيداعات لدى بنوكها أكثر من سنة فإن وزن المخاطر يمكن أن يقل عن وزن المخاطر لباقي الدول، وبالتالي فهي دول ذات مخاطر أقل، "ودول هذه المجموعة هي الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول التي تقوم بعقد ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، ومن بين هذه الدول: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، السويد، سويسرا، إيرلندا، البرتغال، اليونان، الدانمارك، فلندا، النمسا، النرويج، تركيا".<sup>1</sup>
- 2.3- المجموعة الثانية: وتشمل باقي الدول وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD.
4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: حيث أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل وباختلاف المدين، وتندرج الأصول عند حساب معيار كفاية رأس المال إلى خمسة أوزان: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، فمثلا النقدية في البنك وزنها المرجح هو 0%، والقروض الممنوحة وزنها المرجح 100%.
5. وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: حسب الاتفاقية فإن الأصول التي تمثل ائتمانا مباشرا ممنوحا للغير فقد حولت إلى أصول خطيرة مرجحة بأوزان المخاطرة، فإن الاتفاقية ترى بأن الالتزامات العرضية التقليدية هي ائتمان غير مباشر ولا يترتب عليه انتقال الأموال، أي أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد تم تسوية هذه الالتزامات حيث يتم تحويلها إلى ائتمان مباشر من خلال ما يلي:
- تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر ويتم تحديد درجة المخاطر.
- يتم تحويل هذا الائتمان السابق إلى أصل خطر مرجح باستخدام الوزن الترجيحي للمدين.
6. وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: حيث أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي كما ذكر سابقا يتكون من المعادلة التالية:

<sup>1</sup> طارق عبد العال ، التورات العالمية إبعكاساتها على أعمال البنوك ، مرجع سابق، ص: 129.

### رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

ويتكون رأس المال المساند كما تم ذكره ولكن بنوع من التفصيل من:

- الاحتياطات غير المعلنة: وهي المبالغ التي لا تظهر في ميزانية البنك المعلنة للجمهور، ولكن يكون مصرح بها لدى السلطات الرقابية "البنك المركزي"، ويكون عدم الإعلان عن هذه الاحتياطات من قبل البنك لأغراض المنافسة.

- احتياطات إعادة تقييم الموجودات (الأصول): وهي المبالغ الموجبة الناتجة عن إعادة تقييم موجودات البنك بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتخضع لخصم قدره 55% لمواجهة خسائر تقلبات السوق أو احتمال خضوع هذه الفروق بين القيمة الجارية والقيمة الدفترية إلى الضريبة عند البيع.

- القروض المساندة: هذا النوع من القروض أتاحتها اتفاقية بال، وهو في شكل سندات يتم طرحها ذات أجل محدد لا يزيد عن خمس سنوات ويتم خصم 20% من قيمتها كل سنة.

- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة: وهي تعتبر بمثابة احتياطات ومن أمثلتها المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

- أدوات رأس مالية أخرى: هي أدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، فهي تتحمل خسائر البنك وكذلك غير قابلة للاستهلاك.

ومن الملاحظ أنه عند حساب معيار كفاية رأس المال فإن الاتفاقية تستبعد من رأس المال الأساسي كل من الشهرة والاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

وما يمكن ملاحظته كذلك هو أن:

❖ يجب أن لا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها 100% من عناصر رأس المال الأساسي.

❖ إخضاع احتياطات إعادة تقييم الأصول لخصم بنسبة 55% لتجنب مخاطر السوق.

❖ الحد الأدنى للمخصصات المكونة لمواجهة المخاطر العامة يجب أن يكون 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية\*.

❖ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.

\* الالتزامات العرضية: ضمانات الديون - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء - مشتريات وأسهم مدفوعة جزئيا - تسهيلات إصدار أوراق مالية - إلتزامات قصيرة الأجل.

### ثانيا : تقدير معدل كفاية رأس المال والنماذج المستخدمة :

" لقد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، وقد استندت طريقة القياس أساسا إلى المخاطر الائتمانية للطرف الآخر -المقترض- وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة كما ذكر سابقا ( 0%، 10%، 20%، 50%، 100%) حسب أنواع الموجودات.<sup>1</sup>"

ويتم التمييز بين مخاطر التحويل للدول حيث أن مطلوبات القطاع العام المحلي تطبق عليه أوزان منخفضة، والمطلوبات التي تعبر الحدود إلى القطاع العام الأجنبي تطبق عليه نسبة 100%، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع إلى نسبة وزن 100%، ويكون للسلطات الرقابية المحلية الحرية في شمول مخاطر غير المخاطر الائتمانية مثل مخاطر سعر الصرف، ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

ويختلف الوزن باختلاف الأصل وباختلاف الملتزم بالأصل كذلك، مع العلم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل معين لا يعني انه أصل مشكوك في تحصيله مطلقا، وإنما هو أسلوب ترجيحي للترقية بين الأصول من حيث درجة المخاطرة بعد تكوين المخصصات اللازمة، وبالنسبة للالتزامات العرضية غير التقليدية مثل عقود المشتقات فإن المخاطر لا تتمثل في كامل قيمة العقد بل تقتصر على نسبة معينة من العقد لاحتمالات تقلب الأسعار.

والجدول التالي يبين أوزان المخاطرة حسب الأصناف للموجودات داخل الميزانية.

### جدول رقم (16) : أوزان المخاطرة للموجودات داخل الميزانية

الموجودات	الترتيب	درجة المخاطر
النقدية.	أ	0%
المطلوبات من الحكومات والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية.	ب	
المطلوبات من دول OECD و بنوكها المركزية.	ج	
المطلوبات المعززة بضمانات نقدية، أو الأوراق المالية لدول OECD و بنوكها المركزية.	د	
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة.	أ	0%، 10%، 20%، 50%

<sup>1</sup> طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص: 134.

حسب ما يتقرر وطنيا	ب	من قبل تلك المؤسسات.
20%	أ	المطلوبات من بنوك التنمية عابرة القوميات، البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وكذلك المطلوبات المعززة بضمانات الأوراق المالية.
	ب	المطلوبات من البنوك المسجلة في OECD والقروض المضمونة من قبلها.
	ج	المطلوبات من البنوك خارج OECD التي تبقى لسنة والقروض الأقل من سنة.
	هـ	الفقرات النقدية رسم التحصيل.
50%	أ	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات.
100%	أ	المطلوبات من القطاع الخاص.
	ب	المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد عن السنة.
	ج	المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية.
	د	المباني والآلات وغيرها من الموجودات.
	هـ	العقارات والاستثمارات الأخرى.
	و	أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى إذا لم تكن مطروحة من رأس المال.
	ز	جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص: 91-92.

وكما ذكر سابقا فإنه يتم تحويل الالتزامات العرضية إلى ائتمان مباشر من خلال وضع معاملات التحويل ونذكر منها:

- البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون يكون معامل التحويل 100%.
- سندات حسن الأداء وسندات الطلب وحقوق شراء الأسهم 50%.
- الاعتمادات المستندية المضمونة 20%.
- التسهيلات الرسمية القائمة وخطوط الائتمان 0%.

نماذج كفاية رأس المال:

النموذج الأساسي لكفاية رأس المال وهو تحديد الحد الأدنى لرأس المال لمقابلة مخاطر الإئتمان وشكل النموذج كما يلي:<sup>1</sup>

$$\% 8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}$$

إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

رأس المال الأساسي ≤ رأس المال المساند

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة المخصصة لها .

وهذه هي المعادلة التي كان يعمل بها، ولم يتم إدخال المخاطرة السوقية في حساب معدل كفاية رأس المال إلا عند التعديلات التي أجريت على الاتفاقية من سنة 1995 إلى سنة 1998.

### المطلب الثالث : المخاطرة السوقية والتعديلات التي أجريت على الاتفاقية حتى سنة 1998

إلى جانب المخاطر الائتمانية فقد تم الأخذ في الاعتبار مخاطر السوق في قياس معدل كفاية رأس المال.

وتتعلق مخاطر السوق بظروف ودرجات عدم التأكد في حساب العوائد الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والتغيرات في السيولة<sup>2</sup>، وتنشأ المخاطر السوقية خاصة عند التعامل في المشتقات وقد فرضت لجنة بال استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية لكي تستخدمها البنوك عند استخدامها نماذجها الداخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق ومن أهمها: ضرورة حساب المخاطر يوميا، واستخدام معامل ثقة  $\leq 99\%$  واستخدام حزمة سعريه دنيا تعادل عشرة أيام من التداول، وتكون فترة المراقبة عام على الأقل.

ويكون عبئ رأس المال = قيمة المخاطر في اليوم السابق + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطر السوقية لأيام العمل الستين السابقة

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 96.  
<sup>2</sup> طارق عبد العال، المرجع السابق، ص: 142.

والمخاطر التي تضمتهها تعديلات الاتفاقية هي:

- مخاطر أسعار الفائدة في السوق بالنسبة لعناصر الأصول، و هي تلك المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار هذه العناصر وتغيرات أسعار الفائدة عموما.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف في كافة مراكز العملات المفتوحة حاضرة وأجلة وكذلك مراكز المعادن النفيسة والسلع.

ويكون معامل تحويل مخاطرة سعر الفائدة وسعر الصرف كما في الجدول التالي:

**جدول رقم (17) : معامل تحويل مخاطر سعر الفائدة و سعر الصرف**

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود أسعار الصرف
أقل من سنة	%0.5	%2.0
من سنة إلى أقل من سنتين	%1.0	%5.0
لكل سنة إضافية	%1.0	% 3.0

المصدر: طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص:

144.

وقد تضمنت التعديلات أيضا إضافة عنصر ثالث لرأس المال، حيث أقرت اتفاقية بال ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، وكذلك تضمنت طرق إحصائية نمطية لحساب رأس المال منها ما تتبعه البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات، ومن هذه الطرق، مقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات، ونوضح هذه المقاييس بشكل موجز.

#### 1 . نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر:

هذه الطرق لتقدير الخسائر المحتملة في صافي المراكز المفتوحة اعتمادا على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل ويراعى في ذلك عدة عوامل منها:

- ألا تقل فترة متابعة الأسعار والمراكز الفعلية عن سنة.
- ألا تقل مدة الإحتفاظ بالمركز مفتوحا عن عشرة أيام.
- مراعاة معامل ثقة لا يقل عن 99%.
- إجراء إختبارات من فترة لأخرى لإختبار دقة التقديرات.

#### 2- المقاييس الكمية:

- ضرورة تقدير نموذج "القيمة المقدرة للمخاطر" يوميا.
- فترة متابعة الأسعار سنة على الأقل.

- مدة الإبعكاس بالمركز مفتوحا عشرة أيام.
- إستخدام معامل ثقة 99%.
- تحديث قاعدة البيانات مرة كل ثلاثة أشهر.

### 3- المقاييس النوعية:

- وجود وحدة مستقلة لرقابة المخاطر بالبنك تصور تقارير دورية.
  - إجراء مقارنة بين التقديرات المحتملة الناتجة من حساب (NAR) ومقدار الخسائر الفعلية.
  - مشاركة الإدارة العليا في مراقبة المخاطر.
  - توفر سياسات ونظم وإجراءات مكتوبة لمتابعة إدارة المخاطر.
  - مراجعة مستقلة لنظم إدارة المخاطر مرة كل سنة.
- بعد هذه التعديلات أصبح رأس المال يتكون من ثلاث شرائح كما ذكرنا سابقا وأصبح من الضروري على البنوك أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الإبعكاس ومخاطر السوق وذلك بضرب مقياس المخاطر السوقية في (12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.
- إن فالقاعدة المستعملة التي تم فيها إدخال المخاطر السوقية في قياس معدل كفاية رأس المال تكون:

$$\frac{\text{إبعكاسي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + القروض المساندة لأجل عامين)}}{\text{الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

- وأخيرا فإن أهم إبعكاسات معيار رأس المال وفقا لقرارات لجنة بال تكمن في:
- دعم الإستقرار للنظام المصرفي العالي ودعم القرارات التنافسية للبنوك على حد السواء.
  - المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك.
  - أصبح من السهل على المتعاملين والمساهمين وأي كان تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية إذا قامت البنوك بالإعلان عن التزاماتها بمعيار كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بال.
  - إرتفاع في درجة الأمان لدى البنوك وذلك لإبعكاسها نحو حيازة الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة.

## المبعث الرابع : الإبعكاس نحو خوصصة البنوك

أصبح من الضروري على بعض الدول خاصة الدول النامية والتي يتميز إبعكاسها أو قطاعها المصرفي بوجه البعبع بنكنى مستوى الكفاءة وبالتالي عدم قدرته على المنافسة وخاصة بعء تحرير تجارة الخدمات المالية، أن تببنى سياسة معينة للرفع من كفاءة وقءرة الجهاز المصرفي، ومن أهم هذه الإبعكاسات هو الإبعكاس نحو خوصصة البنوك، وهذا ما سنعرضه في هذا المبعث بحيث نتطرق إلى مفهوم الخوصصة وأبعكاسها المختلفة وكذلك نعرض أسباب خوصصة البنوك وأبعكاسها المتوقعة.

### المطلب الأول : مفهوم الخوصصة و أبعكاسها المختلفة

أولا : بعربف الخوصصة :

هناك عدة بعربف خاصة بكلمة -الخوصصة- نذكر أهمها:

يمكن بعربف الخوصصة "على أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الإبعكاس الأكبر على آليات السوق ومبابعات القطاع الخاص والمنافسة من أجل بعربف أهداف التنمية والبعكالة الإبعكاسية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إبعكاس البسوقي، البعبعية والإبعكاس الإبعكاسي في الدول النامية، النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص: 14.

وعلى المستوى الإقتصادي كذلك فإن الخوصصة تتمثل في تحويل المؤسسات الإقتصادية العمومية إلى مؤسسات إقتصادية خاصة، وتأتي عملية الخوصصة كسياسة مرحلية لإعادة هيكلة نمط الإستثمار وإعادة توزيعه بين القطاعين العام والخاص، وتحويل هيكل الإستثمار لصالح القطاع الخاص حيث تسود آليات السوق.<sup>1</sup>

وعليه تتلخص مفاهيم الخوصصة في أربعة اتجاهات:<sup>2</sup>

الاتجاه الأول: تعني الخوصصة توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الإقتصاد وعملية توسيع الملكية يمكن أن تتقدم من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام أو عن طريق عقود الإيجار، أو منح الإمتيازات.

الاتجاه الثاني: الخوصصة هي الوسيلة التي تؤدي إلى التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وبتحولها إلى القطاع الخاص يمكن أن تحقق ربحية أعلى.

الاتجاه الثالث: الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الإقتصاد الإشتراكي وذلك في إطار التحول إلى إقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد.

الاتجاه الرابع: الخوصصة تعني عكس التأميم أي تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة.

ولا يختلف مفهوم خوصصة البنوك عن المفهوم العام للخوصصة: وهو يعني مشاركة القطاع الخاص في رأس مال البنوك بنسبة تحددها الدولة، وزاد الإتجاه نحو خوصصة البنوك في الفترة الأخيرة ذلك لما أسفرت وستسفر عنه عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية من ضغوط تنافسية على البنوك مما يتطلب تحديثها وضرورة تحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

وهناك العديد من الإجراءات اللازمة التي تقوم بها الدولة عند القيام بعملية خوصصة البنوك من

أهمها:<sup>3</sup>

1- إعداد الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية خوصصة البنوك.

2- إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخوصصة البنوك.

3- إعادة هيكلة البنوك محل الخوصصة.

4- ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخوصصة.

5- التقييم الدقيق لأصول وخصوم البنوك.

<sup>1</sup> مفتاح صالح، الخوصصة: أسبابها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول

إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، من 3 إلى 7 أكتوبر 2004، ص: 01.

<sup>2</sup> أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 25.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 209.

6- إبعكاساتك الأسلوب الأمثل للخصوصة، بعكك نك عدة أساليب هي:

- الإبعكاساتك العام والطرح العام للأسهم.
- عقود الإدارة.
- الببع لعدد من المستثمرين الرئيسيين.
- مزيج من الإبعكاساتك وعقود الإدارة وطرح الأسهم والببع لمستثمرين رئيسيين.

### ثانيا : الأبعكاساتك المختلفة لخصوصة البنوك :

هناك العديد من الأبعكاساتك التي يجب أخذها في عين الإبعكاساتك عند الشروع في تطبيق عمليات خصوصة البنوك والتي من أهمها:<sup>1</sup>

- الببع الإداري: يعطي هذا الببع إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة، ككك أن حرية إبعكاساتك القرارات وأهداف البنوك وسياساتك المختلفة تحددتها التعليمات الحكومية والتي تؤثر على مجالات التوظيف واستثمار الأموال.
- الببع التنموي: تلعب البنوك العامة دورا هاما في عمليات التنمية الإبعكاساتك والإبعكاساتك، وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وبالتالي فإن عمليات الخصوصية يجب أن تراعي تحقيق المصالح الإبعكاساتك وتنفيذ السياسات الحكومية المالية والنقدية، وإبعكاساتك الأسلوب الأمثل للخصوصة لضمان حقوق العاملين وعدم الإبعكاساتك بالتوازن النقدي والمالي.
- الببع الإبعكاساتك: تكون البنوك العامة مجبرة على تحمل ككك من العمالة في ككك أن البنوك الخاصة تتجه إلى تطبيق تكنولوجيا الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى الإبعكاساتك عن بعض العمالة الزائدة.
- إلى جانب هذا القدر من العمالة الذي تتحملة البنوك العامة فهي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية ذات الطابع الإبعكاساتك كككمة أصحاب المعاشات والنقابات العمالية، لذلك يجب الحفاظ على حقوق العاملين بعد عملية الخصوصية ووضع الضوابط اللازمة لعدم إنتقاص الحقوق والحوافز المختلفة.
- الببع الخاص بابعكاساتك أسلوب الخصوصية: يجب إبعكاساتك الأسلوب الأمثل لعملية الخصوصية والتي نذكر منها:

<sup>1</sup> طارق عبد العال، إبعكاساتك وخصوصة البنوك، مرجع سابق، ص: 210.

1. زيادة رأسمال البنك المراد خوصصته و تكون الزيادة مقتصرة على القطاع الخاص من خلال الإكتتاب العام، ويتم تداول الأسهم المطروحة في سوق الأوراق المالية، ولا يحتاج هذا الأسلوب إلى عملية تقييم أصول وخصوم البنك وهو يؤدي إلى توفير موارد إضافية للبنك مما يجعله قادرا على المنافسة في ظل تحرير الخدمات المصرفية.
  2. خوصصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، واستمرار حصول الدولة على الأرباح دون التدخل في الأعمال الإدارية.
  3. البيع لمستثمر رئيسي: "غير أن البعض يرى أن المستثمر الأجنبي عادة ما يلجأ إلى تحويل الأرباح إلى الخارج ويهتم بالأرباح المادية دون مراعاة الاعتبارات القومية، وفي الاتجاه الآخر يشترط البعض أن يكون المستثمر أجنبيا للاستفادة من التكنولوجيا المصرفية وضمان نجاح البنك مع الالتزام بتطويره فنيا وتكنولوجيا<sup>1</sup>".
- البعد الزمني: هناك اتجاهان في هذا المجال:
- الإتجاه الأول: يرى تأجيل خوصصة البنوك حتى يتم خوصصة المشروعات الانتاجية مما يسمح بحل المشكل المالي بين هذه المشروعات والبنوك.
- الاتجاه الثاني: يرى عدم تأجيل خوصصة البنوك من خلال وضع خطة تدريجية للوصول إلى الكيانات المصرفية الكبيرة.

### المطلب الثاني : الأسباب الرئيسية لخوصصة البنوك والأهداف المتوقعة

هناك العديد من الأسباب والأهداف الرئيسية لعمليات خوصصة البنوك نذكر من أهمها:

#### أولا : أسباب خوصصة البنوك :

- أصبح من الواضح أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة يعد عائقا لهذا الأخير من خلال السيطرة الإدارية في أسعار الفائدة والتدخل الحكومي في توظيف الائتمان، وتزايد العمالة الزائدة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية والمالية، وهو ما أدى إلى عدم تماشي دوافع الملكية العامة مع التغييرات الاقتصادية العالمية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 217.

- توقيع العديد من الدول على اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية مما أدى إلى وضع حد أقصى لعملية التحرير.
- دخول المؤسسات غير المصرفية المجال المصرفي كمنافس قوي للبنوك التجارية.
- ظهور أنشطة مصرفية جديدة مثل عمليات التوريق وخدمات التأمين وغير ذلك من الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة بعد تراجع أهمية الأنشطة المصرفية التقليدية.
- اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمارية في السوق المالية.
- التوسع الكبير في الخدمات الإلكترونية المصرفية مثل البطاقات الإلكترونية وكذلك تنفيذ العمليات المصرفية عبر شبكة الانترنت.
- بروز ظاهرة الاندماج المصرفي بشكل كبير وذلك لتكوين كيانات مصرفية كبيرة تكون قادرة على المنافسة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- تسمح عمليات خصصة البنوك بضخ رؤوس أموال جديدة وتطوير الإدارة وتحديث الأنشطة وبالتالي مسايرة التطورات المصرفية العالمية.
- زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي وزيادة كفاءته.

#### ثانيا : الأهداف المتوقعة من عملية الخصصة :

هناك عدة أهداف منتظرة من خلال عملية الخصصة:

- تعميق المنافسة وتحسين الأداء المصرفي: حيث تهدف عملية خصصة البنوك إلى زيادة القدرة التنافسية للبنوك وتعميق المنافسة فيما بينها مما يدفعها إلى توجيه الإئتمان نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وكذلك تحسين الأداء المصرفي من خلال ابتكار خدمات مصرفية حديثة تكون بأقل تكلفة وأحسن جودة.
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية: حيث أن طرح أسهم البنوك محل الخصصة في السوق المالية يؤدي إلى زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتطويرها, كذلك فإن طرح الأسهم للاكتتاب يؤدي إلى توسيع الملكية مما يشجع على زيادة المخدرات لاستثمارها في شراء الأسهم.
- على مستوى السياسة الإقتصادية:<sup>1</sup>  
✓ الحد من تدخل الدولة.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق, ص: 4.

- ✓ تسهيل تحويل رأس المال والسماح باستغلال أمثل للقدرات المالية والإقتصادية.
- ✓ توسيع مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني.
- زيادة الكفاءة المصرفية وتحديث الإدارة: إن التطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي وزيادة حدة المنافسة يحتم على البنوك تطوير الإدارة وزيادة درجة التحرر من تدخل الحكومة إضافة إلى تحسين الأداء المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أعلى.
- التقليل من الإنفاق العام وإتباع سياسة نقدية فاعلة.
- إن تحرير البنوك تدريجيا من سيطرة الحكومة يدفع هذه الأخيرة إلى التقليل من نفقاتها، وإتباع الطرق غير المباشرة للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة.
- ولبلوغ هذه الأهداف فإن هناك ضوابط تضمن نجاح عملية الخصخصة نذكر من أهمها :
  - أن تتم عملية الخصخصة تدريجيا مع بقاء امتلاك الدولة لقدر كبير من الجهاز المصرفي.
  - عدم السماح للأجانب بالسيطرة التامة على البنوك.
  - تأكيد استقلالية البنك وضرورة الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية.
  - إتباع الأسلوب الأمثل لعملية الخصخصة.
  - إصدار قوانين لدعم المنافسة ومنع الاحتكار.
  - احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة الأزمات.
  - تطوير وتحديث الجهاز المصرفي من خلال استخدام أدوات تقنية متطورة.

### خلاصة الفصل:

- تستطيع البنوك من خلال اتباعها للسياسات والاتجاهات السابقة أن تكون في موضع يجعلها قادرة على المنافسة، نظرا لما ستخلقه عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية من تحديات تواجه البنوك، فالتعامل مع هذه السياسات والأسس بشكل سليم من شأنه أن يعظم العوائد والآثار الإيجابية ويقلل من الآثار السلبية على البنوك، وما يمكن استخلاصه من خلال دراسة هذا الفصل هو ما يلي:
- أصبحت البنوك والمؤسسات المالية من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
  - إن اعتماد البنوك على هذه التكنولوجيا يؤدي إلى تحسين وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة من حيث الجودة وانخفاض تكلفة العمليات المصرفية.
  - زيادة عمليات الاندماج ما بين البنوك وكما ذكرنا سابقا فإن صفقات الاندماج تجاوزت حتى عام 1997 "900 مليار دولار".
  - إتجاه البنوك نحو التحول إلى البنوك الشاملة لما تحمله هذه الأخيرة من استراتيجيات تنويع في مصادر التمويل وطرق استخدامها.
  - ضرورة تطبيق قرارات لجنة بال وذلك لتحقيق الأهداف المذكورة في هذا الصدد.
  - يعتبر خيار الخصوصية من أهم الخيارات الأكثر نجاعة خاصة في الدول النامية لما يحققه من مزايا خاصة بزيادة كفاءة النظام المصرفي.
  - تحتاج البنوك إلى تطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات -الاندماج والبنوك الشاملة، قرارات بال، الخصوصية والإعتماد على التكنولوجيا وذلك لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.